أزمة الإخوان: محمد كمال يرد على محمود حسين بوثائق تتهمه بالتزوير

كتبه فريق التحرير | 24 فبراير ,2016

تستمر حلقات الصراع الداخلي بين قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مصر وذلك عبر طرح روايتين مختلفتين حول حقيقة الأزمة الإدارية بين مجموعة اللجنة الإدارية العليا التي تولت إدارة الجماعة عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وبين مجموعة القيادات التاريخية للجماعة مدعومين بعناصر ما يُعرف بالتنظيم الدولي.

لكل طرف منهم روايته لحقيقة ما حدث وأصل الخلاف، ويعمل كل طرف حاليًا على طرح هذه الرواية على قواعد الجماعة المنقسمة جراء انقسام قياداتها بُغية كسب مزيد من الأنصار لحسم صراعه مع الطرف الآخر، في ظل فشل العديد من المساعي التي قادتها أطراف داخلية وخارجية لرأب الصداع وتجنب الانقسام الحاصل.

أحد فصول طرح هذه الروايات كان نشر الدكتور محمود حسين -الذي يتمسك بمنصبه كأمين عام للجماعة بينما يرى الفريق الآخر أن ولايته قد انتهت- مقالًا في التاسع من فبراير الماضي حمل عنوان "ردود على بعض التساؤلات" نُشر على موقع "علامات أونلاين" المحسوب على الجناح الداعم له.

المقال تضمن الرد على تساؤلات مطروحة على مواقع التواصل الاجتماعي تخص الخلافات الداخلية للجماعة، وهو بمثابة رد على رواية أعضاء اللجنة الإدارية العليا (القديمة) المختلفين مع جبهة حسين كليًا.

بدأ حسين مقاله بمقدمة قال فيها: "وصلتني مجموعة من التساؤلات من بعض الإخوة، قالوا أنها يتم تداولها بين الإخوة على مواقع التواصل الاجتماعي، ووجدت من واجبي الرد عليها بما لدي من وثائق، وخصوصا أن ما يتم تداوله يعتمد على معلومات غير صحيحة من جانب ومن جانب آخر يتم تداولها دون رجوع الأخ لمساره الصحيح للسؤال عنها. وكأن المراد تعمد نشر معلومات مغلوطة من البعض لصناعة صورة ذهنية غير صحيحة عن قيادة الجماعة".

واعتمد حسين في ردوده كما قال على نقل فقرات من محاضر الجلسات المعنية بالخلافات لكنه لم يورد أي صورة منها بحجة أنه "ليس من المصلحة ولا سعة الوقت وضع صورة من المحاضر"، حيث قال: "وسأعتمد بإذن الله في ردودي علي تلك التساؤلات على نقل فقرات من محاضر الجلسات المعنية، وليس من المصلحة ولا سعة الوقت وضع صورة من المحاضر، ولكن الشهود معظمهم أحياء، والمحاضر موجودة لدى الأمانة والأرشيف".

وقد فند الدكتور محمود حسين في مقاله المنشور ردودًا على تسع تساؤلات متعلقة بالأزمة الداخلية والإجراءات الإدارية المختلف عليها بين الطرفين، لكن الدكتور محمد كمال -رئيس اللجنه الإدارية العليا المنتهية في مايو الماضي وعضو اللجنه الإدارية العليا الحالية الموقوف من جانب مجموعة القيادات التاريخية- وهو أحد أبرز أعضاء اللجنة الإدارية العليا القديمة المختلفة مع جبهة الدكتور محمود حسين والدكتور محمود عزت القائم بأعمال المرشد العام للجماعة آثر أن يرد على هذا المقال وهذه الرواية ببيان داخلي تم توزيعه على قواعد الجماعة، وقد حصل نون بوست على نسخة منه.

بدأ كمال حديثه في بيانه بتحديد سبب كتابته قائلًا: "كنت قد فضلت ألا ينشر أمرا داخليا في الإعلام حفاظا على وحدة صفنا وتأكيدا على دورالمؤسسية في حل مشاكلنا الداخلية الخاصة، ولكني طالعت ما نشره الأخ الكريم الأستاذ الدكتور محمود حسين بتاريخ م 2016-2-9 على موقع علامات تحت عنوان (الردود على بعض التساؤلات) وخصوصا التساؤل الخامس ونصه: مجلس شورى 2015 مطعون عليه لأنه تم بحضور15عضوا من الخارج، وأقر 16عضوا في الداخل من 46 أنهم لم يحضروا؟".

وكان الدكتور محمود حسين رد على هذا التساؤل بالفعل في مقاله في عدة نقاط أبرزها تأكيده أن معلومات الدكتور محمد كمال حول أعداد حضور مجلس الشورى العام غير صحيحه بعدما أثبتت لجنة التحقيق ذلك الأمر.

هذا الانعقاد الذي يؤكد فيه حسين أنه تم اتخاذ عدة إجراءات فيه منها تغيير اللجنة الإدارية العليا (القديمة) وتشكيل لجنة إدارية جديدة بعضوية سبعة كممثلين للقطاعات وممثلين للجان الفنية المركزية وعضوية أعضاء مكتب الإرشاد وبإشراف القائم بالأعمال، وتم اعتماد الاقتراح في هذا الانعقاد، كما تم في هذا الانعقاد تحويل مجموعة القيادي محمد كمال للتحقيق فيما يخص مخالفة تعليمات المجلس وإخفاء المكاتبات عن الإدارة بحسب رواية الدكتور محمود حسين.

كذلك روى حسين أنه تم تشكيل لجنة في انعقاد آخر لتلقي اقتراحات الأعضاء، بشأن تعديل اللوائح وتطوير عمل الجماعة، وقد قامت اللجنة بإرسال جدول زمني، لتلقي إستمارات التطوير بدءًا من

27/12/2015 م ، ثم إستمارة تعديل اللوائح بدءا من 19/1/2016 م ، وأعطت مهلة شهرا لتلقي الاقتراحات ، وتم إرسال هذه الإستمارات لأعضاء الشورى العام ومسئولي المكاتب في الداخل والخارج.

بينما يرى الدكتور محمد كمال في روايته أن انعقاد هذا المجلس الذي اتخذ فيه هذه القرارات المصيرية بتشكيل لجنة جديدة وتحويله للتحقيق كان باطلًا بسبب تزوير في أعداد الحضور وعدم إكتمال النصاب القانوني، وتعمد عدم إبلاغ عدد من أعضاء مجلس شورى الجماعة للحضور.

الأخوة الكرام رجال و نساء و

شباب و شيوخ الإخوان المسلمين

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ، نسأل الله تعالي أن تصلكم رسالتي و أنتم في أتم صحة و عافية و أمن و أمان و كما نسأله أن يوحد كلمتنا و ينصر دعوتنا عاجلا غير آجل ، و أن يهون علي إخواننا المعتقلين و يربط علي قلوب أهالي شهدائنا ، و أن يجمعنا قريبا علي نصر من الله و تمكين .

الأخوة الكرام

كنت قد فضلت ألا ينشر أمرا داخليا في الإعلام حفاظا علي وحدة صفنا و تأكيدا علي دور المؤسسية في حل مشاكلنا الداخلية الخاصة ، و لكني طالعت ما نشره الأخ الكريم الأستاذ الدكتور محمود حسين بتاريخ 9-2-2016 م علي موقع علامات تحت عنوان (الردود علي بعض التساؤلات) و خصوصا التساؤل الخامس و نصه : مجلس شورى 2015 مطعون عليه لأنه تم بحضور 15 عضوا من الخارج ، وأقر 16 عضوا في الداخل من 46 أنهم لم يحضروا ؟

و لما كان الأخ الكريم قد نسب لي ما هو غير صحيح فقد وجب علي بيان حقيقة الأمر سائلا الله عز و جل أن يجمعنا علي الحق .

و سيكون نهجي في هذه الرسالة التالي :

1- بيان خطأ ما ذكره الأخ الكريم من أن طعنت أمام لجنة التحقيق .

2- نص الطعن المشار إليه و المقدم إلي اللجنة الإدارية العليا و فضيلة القائم بأعمال المرشد العام بتاريخ الأربعاء 18-11-2015 م (تم حذف الأسماء و ابقينا فقط علي الأعداد و ذلك للظرف الأمني مع العلم بأن كامل الطعن (بالأسماء و الأرقام) موجود في حوزة اللجنة الإدارية العليا و فضيلة القائم بالأعمال و كافة أصحاب الحق فيه.

3- استدراك عل الطعن بإثبات زيادة عدد المزعوم زورا توقيعهم علي محضر 30 شعبان .

4- خاتمة

سائلا الله تعالي أن يوحد كلمتنا و يجمعنا علي الحق عاجلا غير آجل .

أخوكم
محمد محمد كمال الدين
عضو مكتب الإرشاد

نفى كمال في بيانه ما ذكره القيادي محمود حسين أنه طعن أمام لجنة تحقيق في مسألة شرعية انعقاد المجلس، مؤكدًا أن هذه اللجنة ليست لجنة تحقيق لأنها غير مشكلة من مجلس الشورى العام قائلًا: "ذكر الأخ الكريم ا.د.محمود حسين أني قدمت الطعن للجنة التحقيق وهو غير صحيح على الإطلاق حيث أنني خاطبت اللجنة الإدارية العليا (حضوريا) وفضيلة القائم بالأعمال (مراسلة يد بيدعن طريق د.محمدعبدالرحمن) والأخوة الثلاثة أعضاء لجنة التحقيق بصفاتهم (أعضاء مجلس شورى عام) وقد أكدت على أنها ليست لجنة تحقيق حيث لم يشكلها مجلس الشورى وكيف أطعن أمامهم وقد أودعت في مرفقات اجتماع اللجنة في نفس اليوم رسالة بعنوان (إلى إخواني الكرام) أطعن في صحة تشكيل هذه اللجنة وأقول أنها ليست لجنة تحقيق وأتحفظ على المثول أمامها مرة أخرى".

وقد أرفق في بيانه رسالته الإعتراضية على لجنة التحقيق وبين بها أوجه اعتراضه.

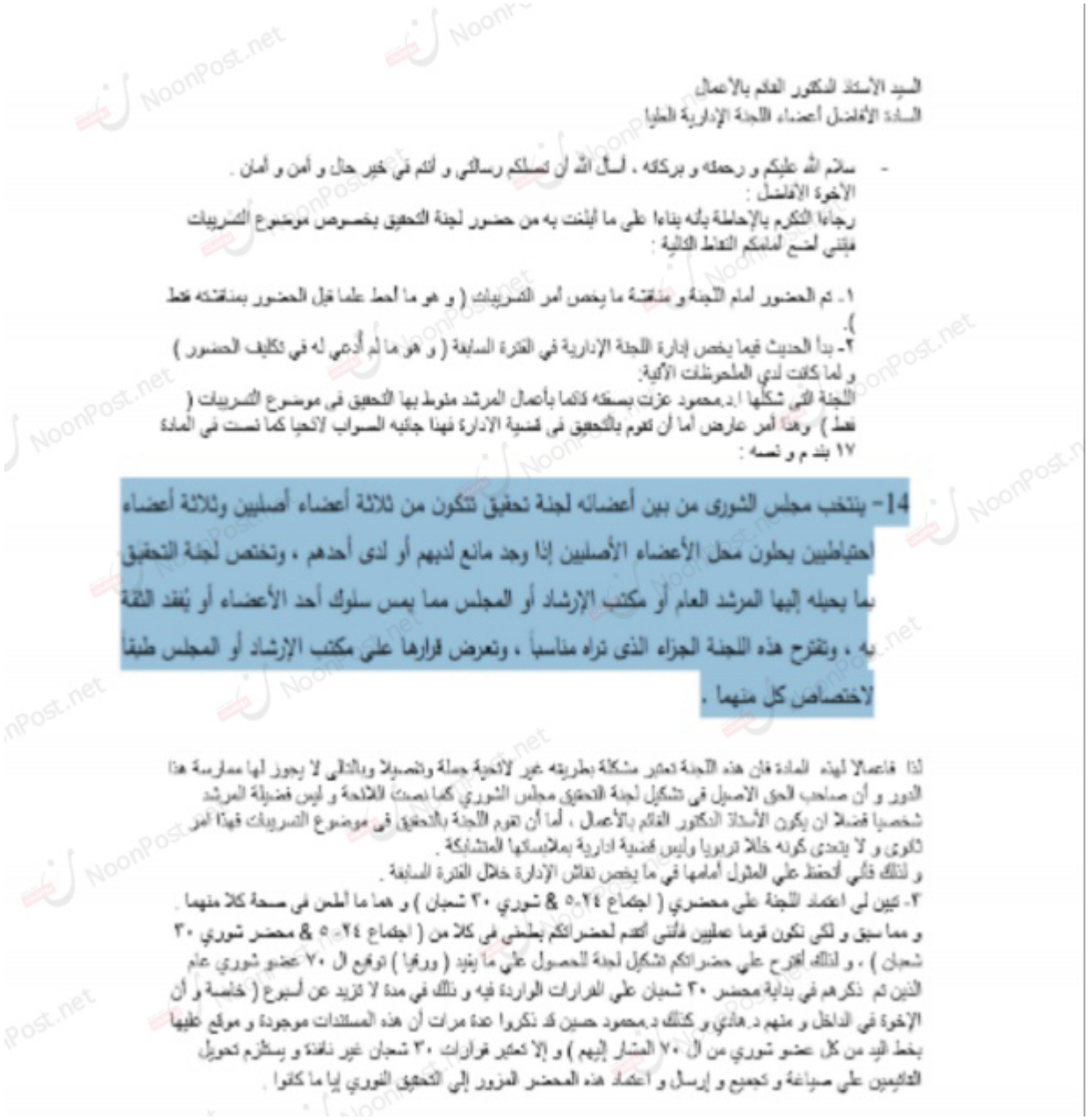

السيد الأستاذ الدكتور القائم بالأعمال
السادة الأفاضل أعضاء اللجنة الإدارية العليا

- سلام الله عليكم و رحمته و بركاته ، أسأل الله أن تصلكم رسالتي و أنتم في خير حال و أمن و أمان .

الأخوة الأفاضل :
رجاءا التكرم بالإحاطة بأنه بناءا على ما أبلغت به من حضور لجنة التحقيق بخصوص موضوع التسريبات فإنني أضع أمامكم النقاط التالية :

١- تم الحضور أمام اللجنة و مناقشة ما يخص أمر التسريبات (و هو ما أخط علما قبل الحضور بمناقشته فقط).
٢- بدأ الحديث فيما يخص إدارة اللجنة الإدارية في الفترة السابقة (و هو ما لم أُدعى له في تكليف الحضور) و لما كانت لدي الملحوظات الآتية :
اللجنة التي شكلها ا.د.محمود عزت بمسقه قائما بأعمال المرشد منوط بها التحقيق في موضوع التسريبات (فقط) وهذا أمر عارض أما أن تقوم بالتحقيق في قضية الادارة فهذا جانبه السواب لانحيا كما نصت في المادة ١٧ بند م و نصه :

14- ينتخب مجلس الشورى من بين أعضائه لجنة تحقيق تتكون من ثلاثة أعضاء أصليين وثلاثة أعضاء احتياطيين يحلون محل الأعضاء الأصليين إذا وجد مانع لديهم أو لدى أحدهم ، وتختص لجنة التحقيق بما يحيله إليها المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو المجلس مما يمس سلوك أحد الأعضاء أو يفقد الثقة به ، وتقترح هذه اللجنة الجزاء الذي تراه مناسباً ، وتعرض قرارها على مكتب الإرشاد أو المجلس طبقاً لاختصاص كل منهما .

لذا فاعمالا لهذه المادة فان هذه اللجنة تعتبر مشكلة بطريقه غير لائحية جملة وتفصيلا وبالتالي لا يجوز لها ممارسة هذا الدور و أن صاحب الحق الأصيل في تشكيل لجنة التحقيق مجلس الشوري كما نصت اللائحة و ليس فضيلة المرشد شخصيا فضلا ان يكون الأستاذ الدكتور القائم بالأعمال ، أما أن تقوم اللجنة بالتحقيق في موضوع التسريبات فهذا أمر ثانوي و لا يتعدى كونه خللا تربويا وليس قضية ادارية بملابساتها المتشابكة .
و لذلك فأني أتحفظ على المثول أمامها في ما يخص نقاش الإدارة خلال الفترة السابقة .
٣- تبين لي انعقاد اللجنة على محضري (اجتماع ٢٤-٥ & شوري ٣٠ شعبان) و هما ما أطعن في صحة كلا منهما .
و مما سبق و لكي نكون قوما عدليين فأنني أتهم لحضراتكم بطعني في كلا من (اجتماع ٢٤-٥ & محضر شوري ٣٠ شعبان) ، و لذلك أقترح علي حضراتكم تشكيل لجنة للحصول علي ما يفيد (ورقيا) توقيع ال ٧٠ عضو شوري عام الذين تم ذكرهم في بداية محضر ٣٠ شعبان علي القرارات الواردة فيه و ذلك في مدة لا تزيد عن أسبوع (خاصة و أن الإخوة في الداخل و منهم د.هاني و كذلك د.محمود حسين قد ذكروا عدة مرات أن هذه المستندات موجودة و موقع عليها بخط اليد من كل عضو شوري من ال ٧٠ المشار إليهم) و إلا تعتبر قرارات ٣٠ شعبان غير نافذة و يستلزم تحويل القائمين علي صياغة و تجميع و إرسال و اعتماد هذا المحضر المزور إلي التحقيق الثوري إيا ما كانوا .

وقد أرفق أيضًا في بيانه نص الطعن الذي أشار إليه محمود حسين والذي أكد كمال من جهته أنه لم يقدم إلى لجنة التحقيق ولكن تم تقديمه إلى اللجنة الإدارية العليا والقائم بأعمال المرشد محمود عزت، وفيه أثبت كمال أن من صوتوا على قرارات تشكيل لجنة جديدة وتوقيف مجموعة كمال هم 25 فرد بالداخل فقط وليس 46 كما ادعت مجموعة حسين، مطالبًا باستمارات التوقيع على محضر المجلس من قبل الحاضرين وهو المعروف باسم "محضر 30 شعبان" والذي يؤكد كمال أن ثمة تزوير بمحضر الحضور فيه وعلى اللجنة أن تحقق في ذلك الأمر.

2- نص الطعن المشار إليه و المقدم إلي اللجنة الإدارية العليا و فضيلة القائم بأعمال المرشد العام بتاريخ الأربعاء 18-11- 2015 م .

فضيلة القائم بأعمال المرشد العام
السادة أعضاء اللجنة الإدارية العليا

الأخوة الأحباب :
- يقول قال الله تعالى: { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ [30] } [الحج: 30].
- و يقول قدوتنا صلى الله عليه وسلم: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر». ثلاثا، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الإ ر ش ر ا ك بالله، وعقوق الوالدين-وجلس وكان متكئا، فقال- ألا وقول الزور». قال: فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت. متفق عليه.
و قد تربينا في هذه الدعوة الكريمة علي الصدق و عدم التدليس و ربانا ديننا علي أن المؤمن لا يكذب قط .

الأخوة الأحباب :
و نحن في مخاض فتنة هي الأدق في تاريخ الجماعة كان لزاماً علينا ألا نؤسس لمرحلة جديدة إلاعلي أسس واضحة و أرض صلبة لا يعكرها شيئ و يطعن فيها أحد .

و بناءا فإني أتقدم لكم بمذكرة (طعن في صحة قرارات 30 من شعبان 1436 هـ)

سائلا الله أن يجعل أفعالنا و أقوالنا خالصة لوجهه الكريم و أن يحفظ دعوتنا من كل سوء

توصيف الملف :

طعن في صحة ما استند إليه محضر 30 شعبان 1436 هـ في قرارته **من موافقة 70 عضو شوري عام بما ورد فيه** . مما يجعل قرارات 30 شعبان – إن صح الطعن – غير صحيحة لانحيا و تلقي بظلال تهمة تزوير و تضليل الأخوة أعضاء الشوري العام و سائر ا لإخوان .

منهج عرض الطعن :

1- اثبات عدد أعضاء الشوري المتاح الوصول لهم و كذلك عدد المصوتين منهم .
2- الطعن في صحة عدد المشاركين من الداخل (46).
3- الطعن في صحة عدد المشاركين من الخارج (24).
4- الطعن في الاجراءات التي تم بها المحضر و قراراته .
5- الخلاصة

بيان المرفقات :تم حذفها من هذه النسخة مراعاة للظرف الأمني

1- محضر 30 شعبان.
2- أسماء أعضاء مجلس الشوري و مظلل بها باللون الأصفر الأعضاء خارج مصر .
3- محضر اجتماع أعضاء الشوري بالخارج .

1- اثبات عدد أعضاء الشوري المتاح الوصول لهم و كذلك عدد المصوتين منهم علي محضر 30 شعبان :(مرفق 1)

- ورد بالمحضر نصا : تم توجيه الدعوة لانعقاد الشوري العام و تمت دعوة عدد 75 من أعضاء الشوري العام بالداخل و الخارج ، 24 منهم بالخارج و الباقي بالداخل ، و قد كان عدد من شاركوا بآرائهم في جدول الأعمال 70 عضوا و ذلك تنفيذ لتوصيات اجتماع الإدارة العليا يوم 2015/5/24 م و التي نصت علي دعوة مجلس الشوري للإنعقاد بصفة عاجلة لتقييم الأداء في المرحلة السابقة و اعتماد سياسات الجماعة واستراتيجيتها في الفترة الحالية .. إلخ (مرفق صورة من المحضر)

ايها الأخوة الكرام نشكر لكم جميعا تلبيتكم لدعوتنا من واقع المسؤلية الملقاه على عاتقنا جميعا في هذه المرحلة الحرجة من مستقبل دعوتنا و أمتنا الإسلامية التي تحتاج منا الى كل جهد.

تم توجيه الدعوة لإنعقاد الشورى العام و تمت دعوة عدد **75** من اعضاء الشورى العام بالداخل و الخارج ، **24** منهم بالخارج و الباقي بالداخل ،وقد كان عدد من شاركوا بآرائهم في جدول الاعمال **70** عضوا و ذلك تنفيذا لتوصيات اجتماع الإدارة العليا يوم **2015/5/24** و التي نصت على دعوة مجلس الشورى للإنعقاد بصفة عاجلة لتقييم الأداء في المرحلة السابقة و اعتماد سياسات الجماعة و استراتيجيتها في الفترة الحالية و للنظر في آليات تطوير الجماعة و تحديث هياكلها و لوائحها بما يناسب طبيعة المرحلة الحالية

- ورد برسالة أرسلت لي من د.محمود حسين بتاريخ 1- 7 -2015 م ما نصه كما يتضح في الصورة التالية المأخوذة من الرسالة :

الشورى القديم هكذا دون ارقام في حين ان مجلس الشورى الذي اسميتموه قديما اعطى رايه في الدعوة التي دعاه فيها نائب المرشد وقد شارك فيه 70 عضوا (يضاف لهم واحدا بعد تجميع الأصوات وإبلاغ الإخوة بها

9

وهو [redacted] أي 71 عضوا) من إجمالي حوالي 78 عضوا ولم يطلبوا أي تعديل للائحة ولكن شكلوا لجنة لتلقي اقتراحات الإخوان في اللائحة وتطوير العمل لحين تهيؤ الظروف. ولدينا ولدي الأرشيف صورة من بطاقات إبداء الرأي مكتوب على كل صورة اسم صاحبها ورأيه مكتوبا وهي بخط يده.

و هو ما معناه أن عدد من أحصاه د.محمود حسين (حوالي) 78 شارك منهم 71 في الأدلاء بآرائهم

.

و عليه فأن هناك راويتان عدديتان لعدد المتمكن من الوصول إليهم من الشوري العام و كذلك المشاركين بآرائهم . و سأتعامل هنا علي ما

صدر في محضر رسمي و بتوقيع أ.د / محمود عزت و هو عدد 75 تم دعوتهم شارك منهم **70 (24 بالخارج و 46 بالداخل).**

2- الطعن في صحة عدد المشاركين من الداخل (46) : مرفق أسماء أعضاء الشوري العام (مرفق 2)

عدد و أسماء أعضاء الشوري العام المتواجدين بالداخل في وقت المحضر : (مع حفظ ألقاب الإخوة الكرام و الترتيب أبجديا)

1- في حالة تم حساب أعضاء الشوري العام فقط دون رؤساء المكاتب :

- قطاع القاهرة :

العدد : 9شوري عام

- قطاع الدقهلية :

العدد : 10شوري عام

- قطاع غرب الدلتا :

العدد : 6شوري عام

- قطاع وسط الدلتا :

العدد : 8شوري عام

- قطاع الشرقية :

العدد : 5شوري عام

- قطاع جنوب الصعيد :

العدد : 5شوري عام

- قطاع شمال الصعيد :

العدد : 3شوري عام

الإجمالي : 46 عضو شوري عام

الطعن :

1- لم يتم التواصل أساسا مع كلا من :

- قطاع القاهرة :

العدد : 5شوري عام

- قطاع الدقهلية :

العدد : اعتبرت أنه تم الوصول لهم جميعا

- قطاع غرب الدلتا :

العدد : 1شوري عام

- قطاع وسط الدلتا :

العدد : 4شوري عام

- قطاع الشرقية :

العدد : اعتبرت أنه تم التواصل معهم جميعا

- قطاع جنوب الصعيد :

العدد : 2شوري عام

- قطاع شمال الصعيد :

العدد : 2شوري عام

- الإجمالي : 14 شوري عام لم يتم التواصل معهم

الإجمالي : 14 عضو لم يتم التواصل معهم

عدد أعضاء الشوري الأحياء الغير معتقلين وقت المحضر :46
عدد من لم يتم التواصل معهم : 14 من أصل ال 46

عدد الأعضاء في الداخل حسب محضر 30 شعبان : 46 ؟؟؟؟؟!!!!!

كيف ذلك ؟ يجب أن يكونوا 32 عضو(بفرض أنه تم التواصل معهم كلهم)

2- في حالة تم حساب أعضاء الشوري العام مع رؤساء المكاتب الجدد و أعضاء اللجنة الإدارية الجدد :

- قطاع القاهرة :

العدد : 9شوري عام + 4مكاتب

- قطاع الدقهلية :
العدد : 10شوري عام + 2مكاتب

- قطاع غرب الدلتا :
العدد : 6شوري عام + 2مكاتب

- قطاع وسط الدلتا :
العدد : 8شوري عام + 2مكاتب

- قطاع الشرقية :
العدد : 5شوري عام + 4مكاتب

- قطاع جنوب الصعيد :
العدد : 5شوري عام + 3مكاتب

- قطاع شمال الصعيد :
العدد : 3شوري عام + 1مكاتب

- اللجنة الإدارية العليا : 2عضو
الإجمالي : 66 عضو (46 عضو شوري عام – 2 أعضاء إدارة - 18 رؤساء مكاتب)

الطعن :

1- لم يتم التواصل أساسا مع كلا من :

- قطاع القاهرة :
العدد : 5شوري عام + 3مكاتب

- قطاع الدقهلية :
العدد : اعتبرت أنه تم التواصل معهم جميعا

- قطاع غرب الدلتا :
العدد : 1شوري عام + 2مكاتب

- قطاع وسط الدلتا :
العدد : 4شوري عام + 2مكاتب

- قطاع الشرقية :
العدد : اعتبرت أنه تم التواصل معهم جميعا

- قطاع جنوب الصعيد :
العدد : 2شوري عام + 3مكاتب

- قطاع شمال الصعيد :
العدد : 2شوري عام + 1مكتب

- اللجنة الإدارية العليا : 1

الإجمالي : 26 عضو لم يتم التواصل معهم

عدد أعضاء الشوري الأحياء الغير معتقلين وقت المحضر :66
عدد من لم يتم التواصل معهم : 26 من أصل ال 66

عدد الأعضاء في الداخل حسب محضر 30 شعبان : 46 ؟؟؟؟؟!!!!!

كيف ذلك ؟ يفترض أن يكونوا 40 عضو(بفرض أنه تم التواصل معهم كلهم)

3- الطعن في صحة عدد المشاركين من الخارج (24) : مرفق محضر اجتماع شوري الخارج (مرفق 3)

عدد أعضاء الشوري العام المتواجدين بالخارج في وقت المحضر :
العدد : 23
- حسب ما ورد بالمحضر المرفق أن الاجتماع تم علي يومين : حضر 11 عضو اليوم الأول و يوم التصويت 4 أعضاء اعتذروا يوم التصويت & اعتذر 10 أعضاء عن الحضور تماما (منهم عضو غير معلوم لنا وفق مرفق 2 عضويته في الشوري و تواجده في الخارج و هو ا.محمد [redacted])

-يوم التصويت لم يتواجد إلا ال 11عضو فقط .
- ورد بمحضر 30 شعبان أن عدد من شاركوا من الخارج 24 عضو !!!! و هو ما يتبين لنا تماما و من وقع المحضر عدم صحته باعتبار أن الأ صل و المتعارف عيه هو التصويت المباشر كليا او التمرير كليا .
- أورد المحضر أنه ال 4 أعضاء المعتذرين (نحسب من المناقشات أنهم سيوافقوا جميعا) و هو أمر لم يأت به أحد من الأولين في الا جتماعات التي تصوت علي قرارات مصيرية آلا و هو (التحسب !!!) .
- ذكر المحضر أنه سيأخذ موافقة بقية الأعضاء الذين لم يحضروا بالتمرير (مع عدم وجود حاجة و لا ضرورة له في الخارج و كيف لمن اعتذر عن حضور اجتماع رسميا أن يمرر عليه قراراته !!!! و هو لم يحضر نقاشها و لا يعرف خلفيات النقاش) كما يتبين في الصورة التالية

مع إبلاغ الأعضاء الذين اعتذروا عن الحضور بما تم الاتفاق عليه، وأخذ موافقتهم بالتمرير، وإبلاغ جميع أعضاء مكتب الإرشاد بهذه التوصيات.

وافق عليها الحضور بالإجماع وكان عدد الحضور في اليوم الثاني ١١ عضو نظرا لسفر الأربعة الآخرين وان كنا نحسب من المناقشات أنهم سيوافقوا جميعاً .

-وعليه فأن الراسخ لدي أن هذا الاجتماع لم يحضر فيه تصويتا إلا 11 عضو و لا يعقل أن يتم اعتبار التمرير (في الخارج الذي لا يعاني من اي ضغوط امنية) حضورا و تصويتا صحيحا .

4- الطعن في الاجراءات التي تم بها المحضر و قراراته :

1- لم يتم دعوة عدد 14 عضو من الشوري العام للاجتماع و هو ما يبطل الاجراءات تماما من 3 أوجه :
- ما ذكره لي د.محمود حسين في رسالة مرسلة لي بتاريخ 3- 7- 2015 م (متحدثا عن بطلان اجرءات تعديل اللائحة بسبب عدم دعوة اعضاء الشوري بالخارج تعديلها) كما يتضح في الصورة التالية المأخوذة من الرسالة :

4) أن الأعضاء في الخارج لم يتم دعوتهم (وعدم دعوة عضو واحد هو وحده يعني بطلان الإجراءات)

- تمكن الأخوة القائمين علي اتمام اجراءات عمل 30 شعبان من الوصول لأحد الإخوان (عضو شوري شمال الصعيد) بعد اقرار المحضر فلماذا لم يتم التواصل معه و دعوته للتصويت علي قرارات طالما أنكم تتمكنون من الوصول له . (و هو مستعد للإدلاء بشهادته)
- تمكن الأخوة القائمين علي اتمام اجراءات عمل 30 شعبان من الوصول (الشهيد م.عبد الفتاح & حسين ابراهيم & علي بطيخ & محمد كمال & و تلقائيا أعضاء الشوري في قطاعاتهم) عن طريق (تم حذف الأسماء و ابقينا فقط علي الصفات و ذلك للظرف الأمني مع العلم بأن كامل الطعن (بالأسماء) موجود في حوزة اللجنة الإدارية العليا و فضيلة القائم بالأعمال و كافة أصحاب الحق فيه.: (م. (قطاع جنوب الصعيد) & (قسم الطلاب) & (لجنة الشباب) & عضو أمانة (قسم الطلاب) – و هم مستعدون للشهادة عند فتح التحقيق – و الذين كانوا علي تواصل مع د.(أمين قطاع الشرقية) و المهندس (م.قطاع الشرقية) و [redacted] (عضو شوري قطاع الشرقية) و ا.محمد سعد و الأستاذ م (لجنة وحدة الصف) .

2- طلبت (و معي م.قطاع القاهرة و ...) أكثر من مرة من [redacted] في اجتماعات الإدارة نسخة من التوقيعات علي محضر 30شعبان (التي تحدث د.محمد عبد الرحمن و د.محمود حسين (في رسالته لي) و [redacted] و غيرهم بوجودها معهم) و حتي الآن لم نحصل عليها مما يدعم لدي ما وقر في صدري من تزوير و تدليس محضر 30 شعبان .

3- مرفق صورة من رسالة أرسلها لي د.محمود حسين بتاريخ 1-2015-7 م يتحدث فيها عن وجود نسختين من التوقيعات لديه (معه و مع الأرشيف) و عاد لينكر وجودها مبررا قوله هذا بأنه يقصد توقيعات أعضاء شوري الخارج فقط و أترك لكم إخواني نص كلامه لتحكموا و ستعلموا أنه يتحدث عن إجمالي ال 71 توقيع و مازلنا نطالبه و د.محمد عبد الرحمن بها .

ثالثا عشر : تكرمتم أن الطرف الأول قدم مقترح التعديل من 22 عضو وحصل المقترح على أكثر من نصف الشورى القديم هكذا دون أرقام في حين أن مجلس الشورى الذي أسميتموه قديما أعطى رأيه في الدعوة التي دعاء فيها نائب المرشد وقد شارك فيه 70 عضوا (يضاف لهم واحدا بعد تجميع الأصوات وإبلاغ الإخوة بها

وهو [redacted] أي 71 عضوا) من إجمالي حوالي 78 عضوا ولم يطلبوا أي تعديل للائحة ولكن شكلوا لجنة لتلقي اقتراحات الإخوان في اللائحة وتطوير العمل لحين تهيؤ الظروف. ولدينا ولدي الأرشيف صورة من بطاقات إبداء الرأي مكتوب على كل صورة اسم صاحبها ورأيه مكتوبا وهي بخط يده.

4- ذكر في البند الأول من قرارات 30 شعبان ما نصه الموضح بالصورة التالية المأخوذة من أصل المحضر

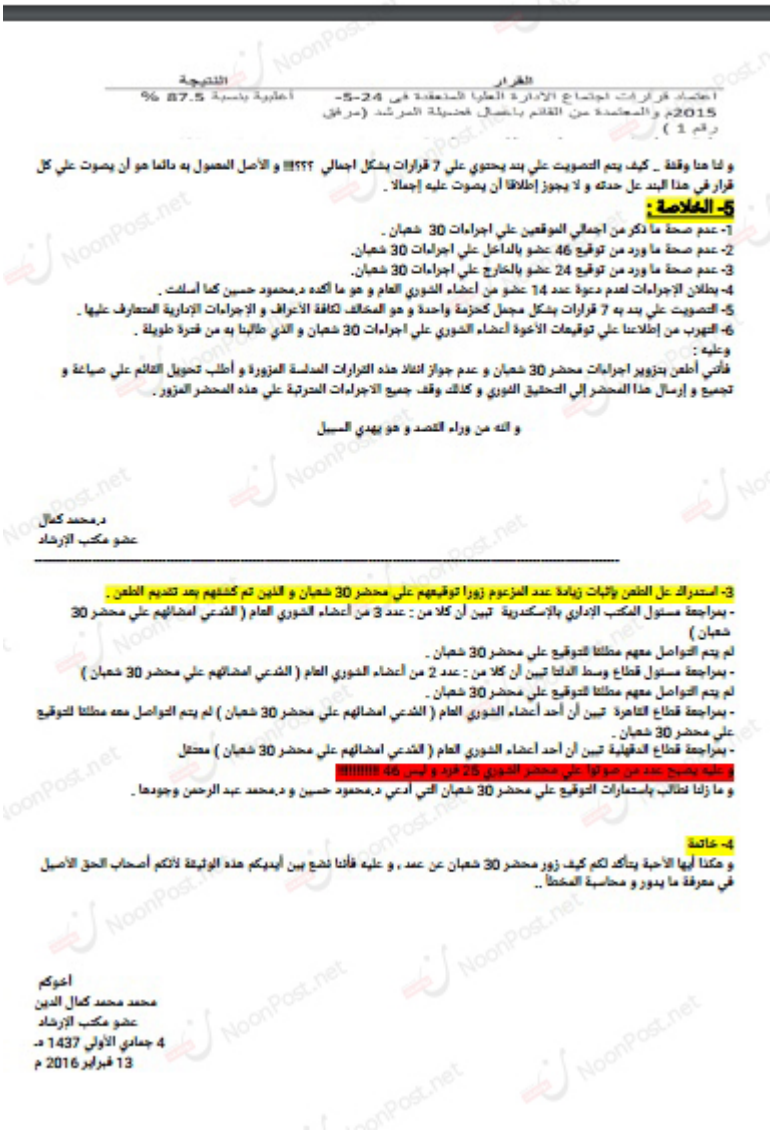

القرار | النتيجة
اعتماد قرارات اجتماع الإدارة العليا المنعقدة في 24-5-2015م والمعتمدة من القائم بأعمال فضيلة المرشد (مرفق رقم 1) . | أغلبية بنسبة 87.5 %

و لنا هنا وقفة ـ كيف يتم التصويت على بند يحتوي على 7 قرارات بشكل اجمالي ؟؟؟؟ و الأصل المعمول به دائما هو أن يصوت على كل قرار في هذا البند على حدته و لا يجوز إطلاقا أن يصوت عليه إجمالا .

5- الخلاصة :

1- عدم صحة ما ذكر من اجمالي الموقعين على اجراءات 30 شعبان .
2- عدم صحة ما ورد من توقيع 46 عضو بالداخل على اجراءات 30 شعبان.
3- عدم صحة ما ورد من توقيع 24 عضو بالخارج على اجراءات 30 شعبان.
4- بطلان الإجراءات لعدم دعوة عدد 14 عضو من أعضاء الشوري العام و هو ما أكده د.محمود حسين كما أسلفت .
5- التصويت على بند به 7 قرارات بشكل مجمل كحزمة واحدة و هو المخالف لكافة الأعراف و الإجراءات الإدارية المتعارف عليها .
6- التهرب من إطلاعنا على توقيعات الأغوة أعضاء الشوري على اجراءات 30 شعبان و الذي طالبنا به من فترة طويلة .

وعليه :

فأني أطعن بتزوير اجراءات محضر 30 شعبان و عدم جواز اعتماد هذه القرارات المدلسة المزورة و أطلب تحويل القائم على صياغة و تجميع و إرسال هذا المحضر إلي التحقيق الفوري و كذلك وقف جميع الاجراءات المترتبة على هذه المحضر المزور .

و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل

د.محمد كمال
عضو مكتب الإرشاد

3- استدراك على الطعن بإثبات زيادة عدد المزعوم زورا توقيعهم على محضر 30 شعبان و الذين تم كشفهم بعد تقديم الطعن .
- بمراجعة مسئول المكتب الإداري بالإسكندرية تبين أن كلا من : عدد 3 من أعضاء الشوري العام (المدعي امضائهم علي محضر 30 شعبان)
لم يتم التواصل معهم مطلقا للتوقيع على محضر 30 شعبان .
- بمراجعة مسئول قطاع وسط الدلتا تبين أن كلا من : عدد 2 من أعضاء الشوري العام (المدعي امضائهم علي محضر 30 شعبان)
لم يتم التواصل معهم مطلقا للتوقيع على محضر 30 شعبان .
- بمراجعة قطاع القاهرة تبين أن أحد أعضاء الشوري العام (المدعي امضائهم علي محضر 30 شعبان) لم يتم التواصل معه مطلقا للتوقيع على محضر 30 شعبان .
- بمراجعة قطاع الدقهلية تبين أن أحد أعضاء الشوري العام (المدعي امضائهم علي محضر 30 شعبان) محتجز
و عليه يصبح عدد من هو لنا على محضر الشوري 25 فرد و ليس 46 !!!!!!!!
و ما زلنا نطالب باستمارات التوقيع علي محضر 30 شعبان التي أدعي د.محمود حسين و د.محمد عبد الرحمن وجودها .

4- خاتمة

و هكذا أيها الأخوة يتأكد لكم كيف زور محضر 30 شعبان عن عمد ، و عليه فأننا نضع بين أيديكم هذه الوثيقة لأنكم أصحاب الحق الأصيل في معرفة ما يدور و محاسبة المخطئ ..

اخوكم
محمد محمد كمال الدين
عضو مكتب الإرشاد
4 جمادي الأولى 1437 هـ
13 فبراير 2016 م

حيث أثبت كمال في طعنه أن الاجتماع الذي يتحدث عنه حسين لم يحضره 78 شخص كما تستند المحاضر ولم يشارك عدد 71 شخص من مجلس الشورى العام في إقرار تحويلهم للتحقيق وتشكيل لجنة إدارية عليا جديدة.

كما أورد في بيانه أنه ثمة تضارب في أرقام الحضور بين 78 (حسب رواية محمود حسين) وبين 75 (حسب رواية محمود عزت) في الداخل والخارج، وذلك بعدما أوضح أن إجمالي أعضاء مجلس الشورى العام في قطاعات الجماعة في الداخل هو 46 عضوًا لم يتم التواصل مع 14 عضو منهم لحضور هذا الاجتماع بالأساس، بمعنى أن الحضور 32 عضو فقط في الداخل وليس 46، وحتى بعد مجموعة من العمليات الحسابية الفرضية الأخرى أثبت كمال استحالة حضور هذا العدد (46) من الداخل كما تروي محاضر جبهة القيادات التاريخية.

وكذلك طعن كمال في أعداد حضور أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة في الخارج استنادًا إلى أنه لا يجوز التصويت على قرارات مهمة كهذه عن طريق التمرير وليس التصويت المباشر إذ أن ليس

هناك أي موانع أمنية خارج مصر لاعتماد آلية التمرير بدلًا من التصويت المباشر، وهو ما يفقد التصويت مصداقيته بحسب رواية كمال.

كما استند كمال في بطلان قرارات محضر 30 شعبان التي هي أحد أسس الفرقة بين القيادات في الجماعة، إلى أنه لم يتم دعوة 14 عضوًا من الشورى العام للاجتماع وهو ما يبطل الإجراءات المتخذة تمامًا لأن عدم دعوة عضو واحد فقط أمر كفيل بإبطال إجراءات اجتماع مجلس الشورى، بالإضافة إلى تواصل نون بوست مع مصدر مطلع على الوضع داخل الجماعة أشار إلى أن عدد من لم يتم دعوته ليس 14 فقط كما ذكر كمال في بيانه إذ يُضاف إليه عدد 7 آخرين، وهو الاستدراك الذي أرسل به كمال بالفعل، ليصبح عدد من لم تصلهم الدعوة 21 عضو من أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة داخل مصر.

هذا وتحدث كمال عن مطالبته هو وآخرون من قيادات الجماعة لمجموعة الدكتور محمود حسين التي تستند على محضر اجتماع 30 شعبان بإخراج محاضر توقيعات الحضور بعدما ادعوا وجودها بحوزتهم إلا أنهم لم يستجيبوا، كما حدث وأن غير حسين ادعائه بأنه لا يملك سوى توقيعات حضور أعضاء مجلس الشورى العام بالخارج فقط.

كذلك أكد كمال أنه لا يجوز أن يأخذ التصويت على 7 قرارات بشكل إجمالي، والأصل في الأمر أن يتم التصويت على كل قرار منفردًا وهو ما لم يتم بحسب ما أورد من مستندات.

وقد خلص كمال بالوثائق التي أوردها في بيانه إلى عدم صحة ما ذكر من إجمالي الموقعين على إجراءات 30 من شعبان، وعدم صحة ما ورد من توقيع 46 عضو بالداخل على الاجراءات بشهادات شهود من قطاعات الجماعة المختلفة في أنحاء الجمهورية الذين أكدوا عدم اعتمادهم لأي من قرارات 30 شعبان بحسب ما ورد في الوثائق من استدراك للدكتور محمد كمال أكد فيه هذه النقطة بتواصله مع أعضاء بمجلس شورى الجماعة، وكذلك فيما يخص 24 عضو بالخارج.

وخلص كمال أيضًا في بيانه إلى بطلان الإجراءات لعدم دعوة عدد 14 عضو من أعضاء الشورى العام وهو أمر أكد عليه الدكتور محمود حسين من قبل بأنه إذا لم يتم دعوة عضو واحد فإن الإجراء مصيره البطلان، كما أن التصويت بالطريقة الإجمالية مخالف للأعراف الإدارية في الجماعة.

مشيرًا إلى التهرب -من جانب مجموعة حسين وعزت وعبدالرحمن- من المطالبة بإطلاعهم على توقيعات أعضاء مجلس الشورى العام على إجراءات 30 من شعبان رغم مطالبتهم بذلك من فترة طويلة، وعليه فإن محمد كمال يطعن بتزوير محضر 30 شعبان وهو ما يترتب عليه عدم إنفاذ القرارات المتخذة فيه من تشكيل لجنة إدارية جديدة ووقف البعض عن العمل والتحقيق مع البعض الآخر وهي القرارات التي أثارت ضجة كبيرة بين صفوف الجماعة.

رابط المقال : https://www.noonpost.com/10413/